الأمم المتحدة

A/AC.109/2023/16

الجمعية العامة

Distr.: General
15 March 2023
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصـــة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة عن الإقليم 3

أولا – المسائل الدستورية والسياسية والقانونية 4

ثانيا – الميزانية 6

ثالثا – الظروف الاقتصادية 7

ألف – لمحة عامة 7

باء – السياحة 9

جيم – الصناعات التحويلية والتشييد 9

دال – التجارة والنقل والمرافق العامة 9

هاء – الزراعة ومصائد الأسماك 10

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، منها المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن معلومات أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 *(د)* من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 7 كانون الأول/ديسمبر 2022. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها من خلال الرابط التالي: www.un.org/dppa/decolonization/en/documents/workingpapers.

23-04747 (A) 120423 170423

الرجاء إعادة استعمال الورق

رابعا – الظروف الاجتماعية 10
ألف – العمالة 10
باء – التعليم 10
جيم – الصحة العامة 11
دال – الجريمة ومنع الجريمة 11
خامسا – حماية البيئة والتأهب للكوارث 12
سادسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية 12
سابعا – مركز الإقليم في المستقبل 12
ألف – موقف حكومة الإقليم 12
باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة 12
ثامنا – الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة 14
المرفق
خريطة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة 16

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: تمثل جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي. وهي إقليم منظم غير مدمج تابع للولايات المتحدة الأمريكية يديره مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة الداخلية في الولايات المتحدة.

الجغرافيا: يقع الإقليم في الجزء الشرقي من البحر الكاريبي على بعد 075 1 ميلا جنوب شرقي الرأس البري للولايات المتحدة و 60 ميلا شرق بورتوريكو. وهو مؤلف من أربع جزر رئيسية هي: سانت كروا، وسانت جون، وسانت توماس، ووتر آيلند. وتقع العاصمة شارلوت أمالي في سانت توماس.

مساحة اليابسة: 352 كيلومترا مربعا

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 744 33 كيلومترا مربعا

عدد السكان: 146 87 نسمة (تعداد عام 2020)

العمر المتوقع عند الولادة: 81,2 سنة (النساء: 83,5 سنة؛ والرجال: 78,6 عاما (تقديرات عام 2020))

اللغات: الإنكليزية أو الكريول الإنكليزية (74,70 في المائة)؛ والإسبانية أو الكريول الإسبانية (16,78 في المائة)؛ والفرنسية أو الكريول الفرنسية (6,57 في المائة)؛ ولغات أخرى (1,95 في المائة)

العاصمة: شارلوت أمالي

رئيس حكومة الإقليم: الحاكم ألبرت برايان الابن (منذ كانون الثاني/يناير 2019)

مندوبة الإقليم لدى كونغرس الولايات المتحدة: ستيسي بلاسكيت (منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2018)

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي؛ وحركة المواطنين المستقلين؛ والحزب الجمهوري

الانتخابات: أجريت آخر انتخابات عامة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

الهيئة التشريعية: هيئة مكونة من مجلس واحد (15 نائباً)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 777 37 دولاراً (تقديرات عام 2019 بسعره المربوط بالقوة الشرائية لعام 2012)

الاقتصاد: السياحة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي، وهي تسهم بنسبة 80 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي وفي العمالة. ويتكون قطاع الصناعات التحويلية من تكرير النفط وتقطير الرم والمنسوجات والإلكترونيات والمستحضرات الصيدلانية وتجميع الساعات.

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة

معدل البطالة: 5,3 في المائة (أيلول/سبتمبر 2022)

نبذة تاريخية: كانت الجزر تابعة للدانمرك من عام 1754 إلى عام 1917 (جزر الإنديز الغربية الدانمركية). وفي 31 آذار/مارس 1917، نقلت الحكومة الدانمركية ملكية الجزر إلى الولايات المتحدة. وأصبحت جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة منذ ذلك الوقت إقليما منظما غير مدمج تابعا للولايات المتحدة.

أولا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

1 - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي إقليم منظم غير مدمج تابع للولايات المتحدة الأمريكية. وينص القانون التأسيسي لجزر فرجن (1936)، وصيغته المنقحة في عام 1954، والتعديلات اللاحقة على القانون التأسيسي المنقح لعام 1954 على أن تكون للإقليم هيئة تشريعية، تعرف باسم مجلس الشيوخ، وهي هيئة مكونة من مجلس واحد يضم 15 نائبا يُنتخبون بالاقتراع المباشر لولاية مدتها سنتان. وتوكل السلطة التنفيذية، منذ عام 1970، إلى الحاكم الذي يُنتخب هو ونائبه بالاقتراع المباشر من مرشحين من نفس الانتماء الحزبي لولاية مدتها أربع سنوات. ويُنتخب الحاكم لولايتين متتاليتين فقط. ويعيّن الحاكم رؤساء الإدارات التنفيذية، بعد استشارة الهيئة التشريعية والحصول على موافقتها، وهو يملك سلطة إقرار التشريعات أو نقضها وإصدار الأوامر التنفيذية.

2 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2018، انتُخب ألبرت برايان الابن حاكماً، وانتُخب تراجينزا روتش نائبا له لولاية مدتها أربع سنوات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أعيد انتخابهما لولاية ثانية مدتها أربع سنوات. وينتخِب الإقليم أيضا مندوبا عنه في مجلس نواب الولايات المتحدة يحق له التصويت في اللجان. وقد فازت عضوة الكونغرس ستيسي بلاسكيت في الانتخابات التي أجريت في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 لتكون مندوبة لفترة خامسة. وأجريت أيضا انتخابات مجلس شيوخ الإقليم في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

3 - ويتكون النظام القضائي للإقليم من محكمة محلية ومحكمة من الدرجة الثانية، فضلا عن محكمة عليا بدأت عملها في كانون الثاني/يناير 2007. والمحكمة العليا هي محكمة الاستئناف التي تنظر في الطعون التي بتت فيها محكمة الدرجة الثانية. وقد أدى إنشاء المحكمة العليا إلى إلغاء أي تدخل للقضاء الفيدرالي في المسائل القانونية ذات الطابع المحلي الصرف. وفي كانون الأول/ديسمبر 2012، وقّع رئيس الولايات المتحدة على مشروع القانون رقم 6116 الذي اعتمده مجلس النواب ويأذن للمحكمة العليا للولايات المتحدة بأن تجري مراجعة مباشرة للقرارات التي تتخذها المحكمة العليا لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. ومندوبة الإقليم لدى الكونغرس هي التي قدمت مشروع القانون.

4 - ومنذ أن نقّحت حكومة الولايات المتحدة القانون التأسيسي لجزر فرجن في عام 1954، جرت أربع محاولات للاستعاضة عنه بدستور محلي يقرّه شعب الإقليم وينظم الأجهزة الداخلية للحكومة. ومع أن كونغرس الولايات المتحدة قد أذن في عام 1976 باعتماد دستور محلي بموجب القانون العام للولايات المتحدة 584-94، فلم يُكتب النجاح لأي محاولة من المحاولات الأربع.

5 - وكما ورد في تقارير سابقة، اعتَمد المؤتمر الدستوري الخامس في 26 أيار/مايو 2009 دستورا مُقترحا لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بأغلبية ثلثي الأصوات. وقُدم الدستور المقترح إلى الحاكم في 31 أيار/مايو 2009. ويتضمن نص الدستور المقترح، الذي يقع في 27 صفحة ويتألف من ديباجة و 19 مادة، أحكاما عن شرعة الحقوق؛ ومبادئ الحكم، وفروع الحكومة وتقسيماتها الفرعية؛ وسكان جزر فرجن؛ والانتخابات؛ والتعليم؛ والشباب؛ والضرائب، والمسائل المالية والتجارية؛ والتنمية الاقتصادية؛ والصحة العامة والسلامة والرفاه؛ والثقافة؛ وحماية البيئة؛ والاستفتاءات والإلغاءات؛ وإنشاء لجنة استشارية معنية بالمركز السياسي. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة.

6 - وفي 26 شباط/فبراير 2010، قدم رئيس الولايات المتحدة الدستور المقترح إلى الكونغرس، مؤيدا الاستنتاجات التي خلصت إليها وزارة العدل في الولايات المتحدة والتي تفيد بأن عدة جوانب من النص

المقترح ينبغي أن تخضـــع للتحليل وأن تُبدى تعليقات عليها، منها ما يلي: (أ) عدم وجود اعتراف صـــريح بسيادة الولايات المتحدة على الإقليم وسيادة القانون الفيدرالي فيه؛ (ب) الأحكام التي تتعلق بإجراء انتخابات خاصـــة بشـــأن مركز إقليم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة؛ (ج) الأحكام التي تخوّل مزايا قانونية لفئات معينة تحدد تبعا لمكان الولادة وزمانها، أو زمان الإقامة، أو النسـب؛ (د) شـروط الإقامة اللازمة لأداء مهام رسمية معينة؛ (هـ) الأحكام التي تكفل التمثيل التشريعي لبعض المناطق الجغرافية؛ (و) الأحكام التي تتناول مســـألة المياه الإقليمية والموارد البحرية؛ (ز) عدم دقة صـــياغة بعض الأحكام الواردة في شـــرعة الحقوق المقترحة؛ (ح) احتمال نشـــوء حاجة إلى إلغاء بعض القوانين الفيدرالية في حال اعتماد الدســـتور المقترح؛ (ط) الأثر المترتب على اتخاذ الكونغرس إجراءات بشأن الدستور المقترح أو عدم قيامه بذلك.

7 - وفي 11 أيلول/سـبتمبر 2012، وقَّع الحاكم على القانون رقم 7386 الذي يقضـــي بإنشـــاء هيئة تسـمى مؤتمر التنقيح الخامس وبعقد اجتماعاتها، وهي هيئة مكونة من 30 مندوبا منتخباً للمؤتمر الدسـتوري الخامس إلى جانب خمســـة محامين. وعُقد مؤتمر التنقيح الخامس في 1 تشـــرين الأول/أكتوبر وكُلف بالتصـديق والموافقة، في موعد لا يتجاوز 31 تشـرين الأول/أكتوبر وبأغلبية ثلثي أصـوات جميع المندوبين، على النص النهائي لمشـروع الدسـتور المنقح بما يتسـق مع المسـائل التسـع التي حددتها حكومة الولايات المتحدة (انظر الفقرة 6). وقد نص القانون على أنه إذا وافق مؤتمر التنقيح الخامس بحلول الموعد النهائي على اقتراح لمشروع دستور منقح، تعين على رئيس تلك الهيئة أن يعرضـه على الحاكم وعلى رئيس الولايات المتحدة. وإذا لم يُعتمد النص، يُحل كل من المؤتمر الدستوري الخامس ومؤتمر التنقيح الخامس وتمنح الهيئة التشـريعية لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة السـلطة الكاملة لتدارس مسـألة دسـتور الإقليم. غير أن نتائج مؤتمر التنقيح الخامس، كما ورد في ورقات العمل السـابقة، كانت موضـع جدل وظلت تفتقر إلى الوضـوح. وفي كانون الثاني/يناير 2013، أعرب الحاكم في خطابه بشـــأن مركز الإقليم عن الأمل في أن يجد الإقليم "الوسائل والشجاعة التي تقودنا من القانون التأسيسي إلى دستورٍ لجزر فرجن".

8 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، منح مكتب شـــؤون الجزر التابع لوزارة الداخلية جامعةَ جزر فرجن، في آذار/مارس 2016، مبلغ 000 250 دولار لإنشاء مكتب تقرير المصير والتطوير الدستوري. ويعمل المكتب مع سـائر الجهات المعنية في جميع أنحاء الإقليم على معالجة مسـألة تقرير المصـير. وتشـمل واجباته ومسؤولياته الرئيسية المركزَ السياسي والتثقيف الدستوري والبحث والتطوير والتعليم العام الشامل للجميع.

9 - وحلت الذكرى السـنوية الخمسـون لأول احتفال بيوم الصـداقة بين جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وجزر فرجن البريطانية في 22 تشـرين الأول/أكتوبر 2022، حيث اسـتضـافت حكومة جزر فرجن البريطانية الاحتفال بهذه الذكرى.

10 - وفي الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي بشأن إنهاء الاستعمار التي عُقدت من 2 إلى 4 أيار/مايو 2019، قال نائب الحاكم إن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة تتطلب نهجا منفصـلا للتعامل معها في إطار عملية إنهاء الاستعمار. وأشار إلى أن كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية سنّ تشريعا يجيز صـياغة دسـتور على الصـعيد المحلي، واسـتدرك قائلا إن هذا الدسـتور يتطلب موافقة الكونغرس. غير أن الأمم المتحدة، عملا بقرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، لن تؤيد قيام إقليمٍ غير متمتع بالحكم الذاتي باعتماد دســـتور يجب أن توافق عليه الدولة القائمة بالإدارة. وأضـــاف قائلا إن حكومة الإقليم الحالية تدرك الحاجة إلى أن يشـــرع الإقليم في حوار جديد ومُجدٍ بشـــأن مركزه، وهو الأمر الذي ينبغي أن يتوَّج بإجراء اســـتفتاء على مركز الإقليم خلال فترة الولاية البالغة أربع ســـنوات. وهناك تحديات تتعلق بمســـألة الهوية،

وينبغي أن يكون للسكان الأصليين الحق في الحصول على اعتراف خاص. ويرحِّب الإقليم بوجود الأمم المتحدة بوصفها صوتا موضوعيا وموثوقا فيما يتعلق بعملية إنهاء الاستعمار، وكذلك بالدعم المالي والموارد الأخرى التي يمكن أن تساعد في الدفع قدما بالحوار. وتابع قائلا إنه ينبغي للدولة القائمة بالإدارة أيضا أن تقدم الدعم المالي في هذا الصدد.

11 - وفي 7 أيار/مايو 2020، اعتمدت الهيئة التشريعية للإقليم قانونا ينص على إجراء استفتاء بشأن عقد مؤتمر دستوري للنظر في اعتماد القانون التأسيسي المنقح لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أو أجزاء منه كدستور للإقليم. ووقع الحاكم مشروع القانون في 19 أيار/مايو 2020. وخلال الانتخابات العامة التي أجريت في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، سُئِل الناخبون عما إذا كانوا يؤيدون قيام الهيئة التشريعية بسن تشريع لعقد مؤتمر دستوري لاعتماد القانون التأسيسي المنقح لجزر فرجن (المرجع 68 Stat. 497) أو أجزاء منه كدستور لجزر فرجن. وصوتت أغلبية الناخبين بنسبة 72 في المائة بالإيجاب.

12 - وفي 20 كانون الثاني/يناير 2022، وافقت اللجنة المعنية بالعمليات الحكومية وحماية المستهلك التابعة للهيئة التشريعية للإقليم على مشروع القانون رقم 0153-34 المعنون "قانون إنشاء المؤتمر الدستوري السادس لجزر فرجن؛ وتوفير اعتمادات لتغطية النفقات المتصلة بالمؤتمر"، وأحالته لمواصلة تجهيزه. ووفقا لما جاء في بيان صحفي صادر عن حكومة الإقليم بتاريخ 2 شباط/فبراير 2023، وافق حاكم الإقليم على مشروع القانون رقم 0153-34 الذي ينص على توفير وتخصيص اعتمادات لتمويل المؤتمر الدستوري السادس، رغم أن الحاكم أشار إلى أن هذا الإجراء ليس له مصدر محدد للحصول على التمويل الكافي.

13 - ويتولى الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالمناطق الجزرية، الذي أنشئ بموجب الأمر التنفيذي 13537 المؤرخ 14 نيسان/أبريل 2010، إسداء المشورة إلى رئيس الولايات المتحدة بشأن وضع أو تنفيذ السياسات المتعلقة بالمناطق الجزرية، والتماس المعلومات والمشورة فيما يتعلق بهذه المناطق من حكامها وغيرهم من المسؤولين المنتخبين فيها ومن ممثلي الكيانات أو الأفراد الآخرين، والتماس المعلومات من الإدارات أو الوكالات التنفيذية لأغراض النهوض بمهامه، بغية الإسهام في كفالة التنسيق والتعاون بين الوكالات الفيدرالية في التصدي للمسائل التي تهم جملة من المناطق منها ساموا الأمريكية وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وفي 8 شباط/فبراير 2023، عقد الفريق المشترك بين الوكالات جلسته العامة السنوية مع حكام الأقاليم.

14 - وحضر حاكم الإقليم الجلسة العامة للفريق المشترك بين الوكالات المعني بالمناطق الجزرية، وتحدث عن الجهود المبذولة لزيادة الطاقة المتجددة وعن الشرط المفروض من الحكومة الفيدرالية باستخدام الأموال المحلية بحيث تتوافق مع الأموال المخصصة للتعافي من الكوارث باعتبارهما مجالين متبقيين من المجالات ذات الأهمية بالنسبة للإقليم. وأضاف الحاكم قائلا إن الإقليم أمامه فرصة فريدة للتميز كنموذج لاستخدام الطاقة المتجددة في الولايات المتحدة. وذكر الحاكم أن الإقليم، في غضون سنتين، سيكون لديه 85 ميغاواط من الطاقة المتجددة، وهي كمية تعادل كامل حمولة الإقليم.

ثانيا - الميزانية

15 - تبدأ السنة المالية في 1 تشرين الأول/أكتوبر وتنتهي في 30 أيلول/سبتمبر. وتشمل المصادر الرئيسية للإيرادات ضريبةَ دخل الأفراد، وضريبة دخل الشركات، وضريبة الممتلكات العقارية، وضريبة

الإيرادات الإجمالية. وفي 30 أيلول/سبتمبر 2022، وقَّع الحاكم على الميزانية التنفيذية للسنة المالية 2023 البالغة 924 030 1 دولارا.

16 - وأنشئ مكتب جزر فرجن المعني باستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في شباط/فبراير 2019 في إطار هيئة المالية العامة لجزر فرجن. ويعمل المكتب بوصفه المركز المعني بتنسيق التمويل الفيدرالي البالغ 10 بلايين دولار المرتقب تلقيه في إطار دعم التعافي من الدمار الذي خلفه إعصارا عام 2017. وبموجب أمر تنفيذي صادر عن الحاكم، يشرف المكتب على جميع برامج التمويل الفيدرالية الموجهة للمساعدة في حالات الكوارث في الإقليم، وأكبر هذه البرامج هي كما يلي: برنامج منح المساعدة العامة، وبرنامج منح التخفيف من آثار المخاطر، والإعانة الإجمالية للتنمية المجتمعية - استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، والإدارة الفيدرالية للطرق السريعة - الإغاثة في حالات الطوارئ. ووفقا لما أفاد به المكتب، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، تم تخصيص مبلغ قدره 7,4 بلايين دولار، يمثل 74 في المائة من التمويل الفيدرالي المرتقب.

ثالثا - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

17 - في 4 آذار/مارس 2022، أصدر مكتب التحليل الاقتصادي في الولايات المتحدة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة لعام 2020، بالإضافة إلى تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بحسب القطاع والتعويضات بحسب القطاع لعام 2019. ولاحظ المكتب أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للإقليم قد انخفض بنسبة 2,2 في المائة في عام 2020 بعد أن ارتفع بنسبة 2,8 في المائة في عام 2019. ويعكس الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفاضات في صادرات الخدمات، والاستثمار الثابت في القطاع الخاص، والإنفاق الاستهلاكي الشخصي، والإنفاق الحكومي. وقوبلت هذه الانخفاضات جزئيا بزيادة في استثمار القطاع الخاص في المخزون. وانخفضت صادرات الخدمات، التي تتألف أساسا من إنفاق الزوار، بنسبة 43,5 في المائة. وانخفض مجموع الزوار الوافدين بنسبة 58,5 في المائة، وفقا لما أفادت به الإحصاءات المقدمة من حكومة الإقليم، وهو الأمر الذي يعكس الآثار المترتبة على جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

18 - ووافقت وزارة الخزانة في الولايات المتحدة على تعيين 14 حيًا في الإقليم بوصفها مناطق فيدرالية مشمولة بالفرص. وأنشئت المناطق المؤهلة المشمولة بالفرص، وهي مجتمعات محلية تعاني من ضائقة اقتصادية تكون فيها الاستثمارات الجديدة مؤهلة، في ظروف معينة، للحصول على معاملة ضريبية تفضيلية، وفقا لقانون الوظائف وتخفيض الضرائب لعام 2017. ويهدف البرنامج إلى تشجيع الاستثمار في المجتمعات المحلية التي تُعيَّن بوصفها مجتمعات تعاني من ضائقة اقتصادية عن طريق السماح للمستثمرين، الذين يعيدون استثمار العائدات المتأتية من الأرباح الرأسمالية في عقارات أو مشاريع تجارية مؤهلة موجودة في المناطق المعيَّنة المشمولة بالفرص، بتأجيل وخفض ما يُفرَض عليهم من ضرائب على الأرباح الرأسمالية. ويرى المسؤولون الحكوميون المحليون أن البرنامج مكمِّل لبرنامج لجنة التنمية الاقتصادية. وبموجب القانون الضريبي الجديد، يجوز للمستثمرين من الولايات المتحدة الذين يستثمرون في ممتلكات مؤهلة في منطقة مشمولة بالفرص تأجيل ضريبة الأرباح الرأسمالية على الاستثمار الجديد لمدة تصل إلى سبع سنوات؛

وتخفيض حجم تلك الأرباح الرأسمالية بنسبة تصل إلى 15 في المائة؛ وعدم دفع ضريبة فيدرالية على الأرباح الرأسمالية لدى أي ارتفاع في قيمة ذلك الاستثمار الجديد. ووافقت وزارة الخزانة على إنشاء مناطق مشمولة بالفرص في ساموا الأمريكية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وغيرهما. وتشمل هذه المناطق في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة كريشتنستيد وكامل الطرف الغربي لسانت كروا، فضلا عن معظم النصف الجنوبي من سانت توماس. وتُعيّن المناطق المؤهلة المشمولة بالفرص لمدة 10 سنوات.

19 - ووفقا لما أفادت به شعبة البحوث الاقتصادية بمكتب الإدارة والميزانية لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، دخل الإقليم، بعد إعصاري عام 2017، فترة من التعافي الاقتصادي يعود الفضل في معظمه إلى المساعدة الفيدرالية المقدمة في حالات الكوارث، وتزايد الإنفاق في القطاع السياحي، والأنشطة المتصلة بتشييد المصفاة. غير أن فترة التعافي انتهت فجأة في آذار/مارس 2020 بسبب جائحة كوفيد-19. ففي محاولة لإبطاء انتشار جائحة كوفيد-19، أصدر الحاكم أمرا تنفيذيا محليا يفرض ملازمة المنزل في الإقليم، وأدى ذلك إلى وقف النشاط الاقتصادي حتى حزيران/يونيه 2020. واتخذت حكومة الإقليم عدة مبادرات لحفز نشاط المشاريع التجارية وتوفير الإغاثة الاقتصادية للسكان. ولا يزال الإقليم يعاني من شواغل على المدى الطويل على صعيدي المالية والميزانية.

20 - واقتصاد الإقليم، وفقا لما ذكرته حكومة الإقليم، اقتصاد صغير مفتوح يعتمد على السياحة وصادرات الرم. وهو عرضة للصدمات الخارجية، ويعاني من تقلبات في معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي. ففي الفترة 2008-2018، كانت معدلات النمو الحقيقي إيجابية في خمس سنوات وسلبية في ست سنوات. وشهد الاقتصاد ثلاث صدمات كبرى أدت إلى انتكاسات اقتصادية (الركود المالي لعام 2008، وإغلاق مصفاة هوفنسا لتكرير النفط على امتداد عامي 2012 و 2013، وإعصارا عام 2017) أسفرت عن أضرار اقتصادية تقدر بمبلغ 10,76 بلايين دولار. ولا تزال التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد تكمن في سبل تنويع الهيكل الاقتصادي، واستحداث وظائف ذات أجور أفضل، وخفض أعباء الدين العام، وتحسين المركز المالي لحكومة الإقليم، وتحسين القدرة التنافسية، وتحسين نوعية الخدمات العامة. واستأنفت مصفاة هوفنسا لتكرير النفط عملياتها في شباط/فبراير 2021. وأغلقت بعد بضعة أشهر ثم بيعت في كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى شركة جديدة تخطط لإعادة تشغيل المنشأة.

21 - ووفقًا لما ورد في التقرير المعنون "مستجدات آفاق الدين العام 2021" الذي نشره مكتب المساءلة في حكومة الولايات المتحدة، ارتفع إجمالي الدين العام المستحق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا طفيفا من 68 في المائة إلى 69 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بين السنة المالية 2016 والسنة المالية 2018، وهي أحدث سنة تتوفر عنها بيانات مالية مراجَعة.

22 - وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أعلن الحاكم عن التكليف بوضع خطة للتنمية الاقتصادية للإقليم مدتها 20 عاما. وفي آذار/مارس 2021، انتهت هيئة التنمية الاقتصادية من وضع رؤية عام 2040 (Vision 2040)، وهي خطة طويلة الأمد لتحقيق التعافي والانتعاش والقدرة على الصمود من الناحية الاقتصادية في الإقليم. وتحدد الخطة هدفين للإقليم في مجال الاقتصاد الكلي هما: تحقيق العمالة الكاملة بحلول عام 2030، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بحلول عام 2040. وتحدد الخطة أيضا ثمانية أهداف طموحة من أجل مساعدة الإقليم على تحقيق هذين الهدفين في مجال الاقتصاد الكلي.

باء - السياحة

23 - وفقا لما ذكره مكتب البحوث الاقتصادية لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، سجل عام 2022 استقبال 182 021 1 من الزوار القادمين على متن السفن السياحية مقارنة بما عدده 695 245 زائرا في عام 2021، بزيادة قدرها 315,6 في المائة. وفي عام 2022، رست 414 سفينة سياحية في موانئ الإقليم، بزيادة قدرها 195,7 في المائة مقارنة بعام 2021. أما الزوار الوافدون عن طريق الرحلات الجوية فبلغ عددهم 069 800 زائرا في عام 2022 مقارنة بما عدده 823 826 زائرا في عام 2021، بانخفاض قدره 3,2 في المائة.

جيم - الصناعات التحويلية والتشييد

24 - وفقاً لما ذكرته شعبة البحوث الاقتصادية، شهدت السنة المالية 2020 استمرار تسجيل نمو في وظائف قطاع التشييد نتيجة لاستمرار إصلاح البنى التحتية المرتبط بالكوارث وأعمال التشييد المنفذة مؤخرا في إطار استئناف تشغيل مصفاة محطات لايم تري باي. فقد ارتفع عدد الوظائف في قطاع التشييد عند نهاية السنة المالية 2020 إلى 765 3 وظيفة، بما يمثل زيادة بنسبة 49,8 بالمائة عن مجموع الوظائف المبلغ عنها في السنة المالية 2019 وعددها 513 2 وظيفة. وفي عام 2021، سجل الإقليم مبلغا قدره 457,3 مليون دولار هو إجمالي قيمة تصاريح البناء، وهو مبلغ يتجاوز القيمة المسجلة في عام 2020 البالغة 234,7 مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 93,5 في المائة. ويستحوذ قطاع التشييد الآن على 9 في المائة من العمالة غير الزراعية. وفي السنوات السابقة، لم يكن قطاع التشييد في الإقليم يستحوذ إلا على 4 في المائة من العمالة غير الزراعية. ووفقا لما أفادت به إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة، تركز الصناعات التحويلية الآن على تقطير الرم والإلكترونيات والمستحضرات الصيدلانية.

25 - وقد أفادت شعبة البحوث الاقتصادية بأن قطاع صناعة الرّم يتكون من شركتين. وتبلغ القدرة الإنتاجية المشتركة لمعملي التقطير 29 مليون غالون كحولي من الرم سنويا. ويصدر الرم المنتج في الإقليم إلى الولايات المتحدة في شكل سائب في الأصل ويباع إلى شركات التعبئة المحلية والإقليمية التي تبيعه تحت مجموعة متنوعة من العلامات التجارية.

دال - التجارة والنقل والمرافق العامة

26 - يبلغ طول الطرق البرية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة نحو 250 1 كيلومترا. وينعم الإقليم أيضاً بواحد من أعمق الموانئ الطبيعية في منطقة البحر الكاريبي ويحتل موقعا استراتيجيا على طول ممر أنيغادا، وهو مسار رئيسي للسفن المتجهة إلى قناة بنما. ولدى الإقليم خمسة مرافق رئيسية لرسو السفن قادرة على استقبال السفن السياحية وبعض السفن التابعة لسلاح البحرية. وتوجد ثلاثة من هذه المراسي في سانت كروا، وهي ساوث شور وغالوز باي وفريدريكستيد. ويقع المرسيان الآخران في سانت توماس، وهما المرفقان اللذان تشغّلهما في كراون باي هيئة موانئ جزر فرجن، وهي وكالة حكومية شبه مستقلة، وشركة ويست إندين (West Indian Company) التي تملكها جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

هاء - الزراعة ومصائد الأسماك

27 - توفر إدارة الزراعة في جزر فرجن الخدمات الزراعية الأساسية والدعم التقني للمجتمع الزراعي في الإقليم. وتتمثل المسؤوليات الرئيسية لهذه الإدارة في توسيع نطاق إنتاج السلع الزراعية وتسويقها، وتجهيز المنتجات الزراعية في جميع أنحاء الإقليم؛ وإنفاذ قوانين حماية البيئة المتصلة بالأراضي والمياه والتربة؛ وإنفاذ الممارسات التنظيمية المتصلة بالخدمات البيطرية.

28 - ونُشرت الخطة الزراعية لجزر فرجن في أيار/مايو 2022. والهدف من هذه الخطة هو زيادة الإنتاجية الزراعية من مصادر محلية من أجل تحويل الأمن والسيادة في مجال الغذاء إلى حقيقة واقعة لسكان الإقليم. وقد ذكرت الخطة أن 97 في المائة من الإمدادات الغذائية تُستورد. ولا يؤدي استيراد المواد الغذائية إلى تعريض الإمدادات الغذائية المحلية لخطر النقص فحسب، بل يؤثر أيضا على نوعية الغذاء من خلال تقليل نضارته وقيمته الغذائية مع إضافة تكاليف أخرى للنقل. وعلاوة على ذلك، يخلف استيراد الغذاء آثارا بيئية كبيرة، لأنه يسهم في زيادة انبعاثات الكربون والتلوث.

رابعا - الظروف الاجتماعية

ألف - العمالة

29 - وفقا لما ذكره مكتب البحوث الاقتصادية، تم توظيف 496 40 شخصا في وظائف مدنية في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، بزيادة قدرها 1,5 في المائة مقارنة بما عدده 909 39 أشخاص تم توظيفهم في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وكما أشار إلى ذلك الحاكم في خطابه عن حالة الإقليم الذي ألقاه في 23 كانون الثاني/يناير 2023، انخفض معدل البطالة إلى 5,3 في المائة في أيلول/سبتمبر 2022، وهو أعلى من المعدل المسجل قبل الجائحة، البالغ 3,5 في المائة في شباط/فبراير 2020، ولكنه أقل من متوسط المعدل البالغ 10,0 في المائة المسجل في عام 2021.

30 - وقد مُنح أصحاب المشاريع التجارية الصغيرة الذين يحتاجون إلى المساعدة بسبب الجائحة فرصة التقدم بطلب الاستفادة من "البرنامج الفيدرالي لضمان صرف المرتبات" الذي تقدمه الإدارة المعنية بشؤون المشاريع التجارية الصغيرة في الولايات المتحدة. ووفقا لما جاء في تقرير صادر عن هذه الإدارة بشأن البرنامج، حصل ما يقرب من 000 2 مشروع تجاري صغير في الإقليم على قروض من خلال هذا البرنامج بلغ مجموعها 127,8 مليون دولار حتى آب/أغسطس 2020. وتوقف العمل بالبرنامج في 31 أيار/مايو 2021.

باء - التعليم

31 - التعليم في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة إلزامي ومجاني لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و 16 سنة. وتتألف إدارة التعليم في الإقليم من وكالة التعليم الحكومية ووكالتين محليتين للتعليم، إحداهما مختصة بمقاطعة سانت توماس وسانت جون والأخرى مختصة بمقاطعة سانت كروا. وكل مقاطعة بها مدرستان ثانويتان و 3 مدارس إعدادية و 10 مدارس ابتدائية. وجامعة جزر فرجن لها فرع في كل من سانت توماس وسانت كروا، ويبلغ مجموع طلاب الدوام الكامل والدوام الجزئي في الفرعين نحو 500 2 طالب.

32 - ووفقا لما ذكرته إدارة التعليم في جزر فرجن، تم تسجيل 166 10 طالبا للعام الدراسي 2023/2022 على النحو التالي: 072 5 طالبا في منطقة سانت كروا و 094 5 طالبا في منطقة سانت توماس - سانت جون. ويمثل هذا المجموع انخفاضا طفيفا مقارنة بالعام الدراسي 2021/2020. وقدمت دورات للتعليم الأساسي للكبار والتعليم الثانوي للكبار في كلتا المقاطعتين في إطار برنامج تعليم الكبار. وتم إصدار ما مجموعه 140 شهادة لخريجي برنامج التعليم المهني والتقني في حزيران/يونيه 2021.

33 - ووفقا لما ذكره مكتب البحوث الاقتصادية، ما برح معدل التسجيل في مرحلة رياض الأطفال حتى الصف الثاني عشر ينخفض منذ عام 2010؛ فقد شهد معدل التسجيل في عام 2021 انخفاضا بنسبة 6,9 في المائة مقارنة بعام 2020، في حين كان الانخفاض خلال فترة الخمس سنوات الممتدة من عام 2017 إلى عام 2021 نسبته 9 في المائة. وانخفض عدد خريجي جامعة جزر فرجن من 370 في عام 2020 إلى 313 في عام 2021، بانخفاض كبير قدره 15,4 في المائة.

جيم - الصحة العامة

34 - تتعهد إدارة الصحة في الإقليم مرافق في سانت توماس وسانت جون وسانت كروا، فضلا عن مرفق للرعاية الطويلة الأجل في سانت توماس. وتشمل جهود التوعية الخدمات التثقيفية والوقائية والعلاجية باستخدام العيادات والتقسيمات الفرعية لمعالجة مسائل صحة الأم والطفل، وتنظيم الأسرة، والصحة البيئية، والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وفيروس نقص المناعة البشرية، والسل، والصحة العقلية، وتعاطي المخدرات. وتدير الإدارة 33 مركزاً للأنشطة و 16 برنامجا فيداليا تحت إشراف مفوضية الصحة والشُعَب المختصة بالشؤون المالية وخدمات الدعم وخدمات الصحة العامة وتعزيز الصحة والإحصاءات.

35 - ووفقا لما جاء في المنشور الصادر عن منظمة الصحة للبلدان الأمريكية المعنون "الصحة في الأمريكتين 2022" (Health in the Americas 2022)، بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة 75,1 سنة في عام 2022 - أي أعلى من المتوسط المسجل في منطقة الأمريكتين - وهو ما يمثل زيادة قدرها 3,3 سنوات مقارنة بالرقم المسجل في عام 2000.

36 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، قدمت حكومة الولايات المتحدة مساعدة مالية كبيرة إلى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة لمساعدة الإقليم في التصدي لجائحة كوفيد-19. فقد تضمن قانون المعونة والإغاثة والأمن الاقتصادي في مواجهة فيروس كورونا تمويلا بمبلغ 55 مليون دولار لمساعدة المناطق الجزرية، ومنها جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، لدعم الجهود الرامية إلى التأهب للجائحة والوقاية منها والتصدي لها.

دال - الجريمة ومنع الجريمة

37 - وفقا للميزانية التنفيذية المقترحة للسنتين الماليتين 2023 و 2024، فإن إدارة شرطة جزر فرجن مكلفة في المقام الأول بإنفاذ القوانين. وتتألف الإدارة من سبع شعب هي: مكتب المفوض، وشعبة عمليات الشرطة - سانت توماس - ووتر آيلند، وشعبة الدعم الإداري واللوجستيات، وشعبة عمليات الشرطة - سانت كروا، وشعبة السلامة على الطرق السريعة، وشعبة التدريب، وشعبة عمليات الشرطة - سانت جون.

خامسا – حماية البيئة والتأهب للكوارث

38 – تقع المسؤولية عن ضمان قدرة الإقليم على الصمود في مواجهة الكوارث على عاتق وكالة إدارة حالات الطوارئ في إقليم جزر فرجن. وتكفل الوكالة قدرة الإقليم على التعافي السريع من الكوارث الكبيرة والصغيرة عن طريق تقييم المخاطر والتخفيف من حدتها، وتعزيز التأهب، وضمان الاستجابة الفعالة، وبناء القدرة على التعافي.

سادسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية

39 – جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويتمتع الإقليم بمركز مراقب لدى كل من رابطة الدول الكاريبية وتحالف الدول الجزرية الصغيرة، وهو منتدى لتعزيز العمل في مجال القضايا البيئية، ومنها تغير المناخ. وتفيد المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة بأن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة حظيت في عام 2009 بالموافقة على قبولها كحكومة إقليمية ذات مركز مراقب لدى منظمة دول شرق البحر الكاريبي.

40 – ويشارك الإقليم في اجتماعات مجلس جزر فرجن المشترك بين جزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بهدف تدارس المصالح والتحديات المتبادلة ودعم وتعزيز التعاون بين الإقليمين. وتشمل المواضيع التي تتدارسها الاجتماعات إنفاذ القانون واستعمال القوارب الترفيهية ورياضة الصيد ومسائل بحرية أخرى، والتعاون في مجالات السياحة والطاقة والمرافق العامة، والثقافة والتعليم. وعقدت الجلسة التاسعة للمجلس المشترك بين إقليمي جزر فرجن في سانت توماس.

سابعا – مركز الإقليم في المستقبل

ألف – موقف حكومة الإقليم

41 – يبين الفرع الأول التطورات المتعلقة بالمناقشات التي جرت بشأن مركز جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في المستقبل.

باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة

42 – في رسالة مؤرخة 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 موجهة إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى مجلس النواب في الولايات المتحدة، أوضح وزير الخارجية المساعد للشؤون التشريعية، موقف حكومة الولايات المتحدة. فقد أشار إلى أن مركز المناطق الجزرية فيما يخص علاقاتها السياسية مع الحكومة الفيدرالية شأن داخلي يهم الولايات المتحدة، ولا يدخل في اختصاص اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وذكر أن اللجنة الخاصة لا تتمتع بأي سلطة لتغيير العلاقة بين الولايات المتحدة وتلك الأقاليم بأي شكل من الأشكال، وأن ولايتها لا تشمل حمل الولايات المتحدة على الدخول في مفاوضات بشأن مركز تلك الأقاليم. وذكر أيضا أن الحكومة الفيدرالية تقوم في الوقت نفسه، وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتزويد الأمم المتحدة بانتظام بالمعلومات الإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني المتعلقة بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بتقديم تقارير سنوية بآخر المستجدات المتعلقة بالأقاليم التابعة لإدارتها إلى اللجنة

الخاصة كدليل على تعاون الولايات المتحدة باعتبارها دولة قائمة بالإدارة ولتصحيح أي أخطاء في المعلومات التي ربما وصلت إلى اللجنة الخاصة من مصادر أخرى.

43 - وفي الجلسة التاسعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022، خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، قال ممثل الولايات المتحدة إن حكومة بلده ملتزمة بإحراز تقدم مشترك في ساموا الأمريكية وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وأقر بالتحديات التي تواجهها هذه الأقاليم بسبب حجمها، ومواقعها النائية ومواردها الطبيعية المحدودة، فضلا عن التأثير الذي خلفته سنوات من العبودية والاستعمار والحروب، أعقبتها النزاعات وجهود التكيف الاجتماعي، إبان فترات منها الفترات التي تولت فيها الولايات المتحدة الإدارة وتطور الحكم الذاتي على الصعيد الداخلي. وقال إن حكومة بلده أقامت شراكات وثيقة مع حكومات الأقاليم، التي يشكل شعبها جزءا لا يتجزأ من مجتمع الولايات المتحدة، وقد اتضح ذلك من إدراج هذه الأقاليم لكي تستفيد من نفس مجموعة تدابير الإغاثة والتعافي من جائحة كوفيد-19 المقدمة إلى جميع الولايات الخمسين وفي تعميم وتنفيذ قانون الاستثمار في البنية التحتية والوظائف، وقانون الحد من التضخم لعام 2022. وتعمل الحكومة الفيدرالية في إطار شراكة وثيقة مع الحكومات المحلية لتعزيز التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد اعترفت الإدارة الحالية، في إطار سياساتها الرامية إلى الاعتراف بالظلم الإثني والعنصري ومعالجته، بالإجراءات السابقة التي اتخذت على الصعيد الفيدرالي والممارسات المجسدة في قوالب مؤسسية التي لم تكن في بعض الحالات والظروف متسقة مع حماية المساواة في الحقوق والفرص المكفولة لجميع أفراد مختلف الطوائف في الأقاليم.

44 - وأضاف قائلا إن الولايات المتحدة تعترف بالتزاماتها المنصوص عليها في المادة 73 (هـ) من الميثاق بتعزيز تقرير المصير لشعوب ساموا الأمريكية وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. ولئن كان لها مركز الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فإنها تتمتع بالحكم الذاتي على الصعيد المحلي وتتمتع بتمثيل سياسي على الصعيد الفيدرالي. ويشغل ممثلوها المنتخبون في مجلس النواب عضوية عدة لجان مهمة، حيث يشاركون في مناقشات بشأن التشريعات الوطنية. وتُوجه الدعوة بانتظام إلى حكام الأقاليم للمشاركة في اجتماعات اللجان المختصة بمجلسي الشيوخ والنواب لتقديم تقارير عن مركز كل إقليم والدعوة إلى إجراء تغييرات وتنفيذ مبادرات على صعيد السياسة الفيدرالية. ويستضيف الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالمناطق الجزرية الحكام وممثلي الولايات المتحدة من كل إقليم في جلسة عامة سنوية مخصصة لكبار المسؤولين، يحضرها ممثلون عن الإدارة، ويمكنهم تسجيل الأولويات والشواغل المتصلة بتنفيذ السياسات والمبادرات الفيدرالية على الصعيد المحلي.

45 - وفي الجلسة نفسها، كرر ممثل الولايات المتحدة التأكيد على شعور وفد بلده بالقلق لأن مشاريع القرارات المقرر اعتمادها تعطي وزنا مبالغا فيه للاستقلال باعتباره خيارا وحيدا يناسب مراكز جميع الأقاليم التي تسعى إلى تقرير المصير. وقال إنه، بناء على ما ورد في إعلان عام 1970 بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، يمكن لشعب إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي أن يختار على نحو مقبول الارتباط الحر كبديل عن الاستقلال أو أي مركز سياسي آخر، بما في ذلك الاندماج مع الدولة القائمة بالإدارة، شريطة أن يكون ذلك الشعب حرا في تقرير هذا المركز، ولذلك على الأمم المتحدة ألا تسعى إلى التأثير في نتائج عمليات إنهاء الاستعمار، بل إن عليها أن تحترم الإرادة الحرة للشعوب (انظر A/C.4/77/SR.9).

ثامنا - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

46 - في 12 كانون الأول/ديسمبر 2022، اتّخذت الجمعية العامة، بدون تصويت، القرار 147/77 بناء على تقرير اللجنة الخاصة لعام 2022 (A/77/23) والتوصية اللاحقة الصادرة عن اللجنة الرابعة. وجاء في ذلك القرار أن الجمعية العامة:

(أ) أعادت تأكيد حق شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضا تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكّل أيضا حقا أساسيا من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقا للأحكام ذات الصلة بالموضوع من الميثاق والإعلان وقرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الشأن، وأهابت، في هذا الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة أن تعدّ، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقا للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(د) رحبت باقتراح الإقليم في عام 2009 مشروع دستور كان ثمرة للعمل المنجز في المؤتمر الدستوري الخامس لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وعرضه على نظر الدولة القائمة بالإدارة، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة مساعدة حكومة الإقليم على تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة نجاح عملية المؤتمر الدستوري الداخلية في التوصل إلى نتائج؛

(هـ) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تيسر عملية الموافقة على الدستور المقترح وتنفيذه بعد إقراره في الإقليم وأن تزوّد اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بانتظام بمعلومات مستكملة في هذا الصدد، منها معلومات عن عملية عقد مؤتمر دستوري عقب الاستفتاء الذي أجري في تشرين الثاني/نوفمبر 2020؛

(و) طلبت أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم من خلال تيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بوضع برنامج لتثقيف الجمهور، وذلك وفق ما يتسق مع المادة 73 *(ب)* من الميثاق، وأهابت في هذا الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة إلى الإقليم عند الطلب؛

(ز) رحبت بإنشاء مكتب تقرير المصير والتطوير الدستوري في جامعة جزر فرجن بتمويل من الدولة القائمة بالإدارة بغاية معالجة مسألة تقرير المصير، بما في ذلك المركز السياسي والتثقيف الدستوري؛

(ح) كررت تأكيد دعوتها إلى إدماج الإقليم في البرامج الإقليمية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أسوة بالأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تشارك في تلك البرامج؛

(ط) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ي) أكدت ضرورة أن يواصل الإقليم المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة، بما في ذلك في الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بأحدث المعلومات المتعلقة بعملية إنهاء الاستعمار؛

(ك) أكدت أيضا أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ورغباته وأن تعزز فهمها لأحواله، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة والدولة القائمة بالإدارة؛

(ل) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاونا كاملا من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 *(هـ)* من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة 73 *(ب)* من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(م) أعادت تأكيد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم وصون هويته الثقافية، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ن) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الإقليم من خلال تعزيز النمو الاقتصادي المطرد الشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من حالات عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية والاندماج الاجتماعيين العادلين، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تدعم، في جملة أمور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتيسّر في الوقت نفسه حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها واستصلاحها وجعلها قادرة على الصمود في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على أن تمتنع عن مزاولة أي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتِجة التي لا تتماشى مع مصالح شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم كمركز مالي دولي؛

(س) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التّدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصّصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة له وفقا لنظمها الداخلية السائدة؛

(ع) كررت دعوتها الدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تقدم إلى الإقليم كل ما يلزم من مساعدة وأن تقوم بدعم جهود التعافي وإعادة البناء وأن تعزّز القدرات في مجال التأهب لحالات الطوارئ والحدّ من المخاطر، ولا سيما في أعقاب إعصاري إيرما وماريا اللذين ضربا الإقليم في عام 2017؛

(ف) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وأن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين تقريرا عن هذا الموضوع وعن تنفيذ هذا القرار.

المرفق
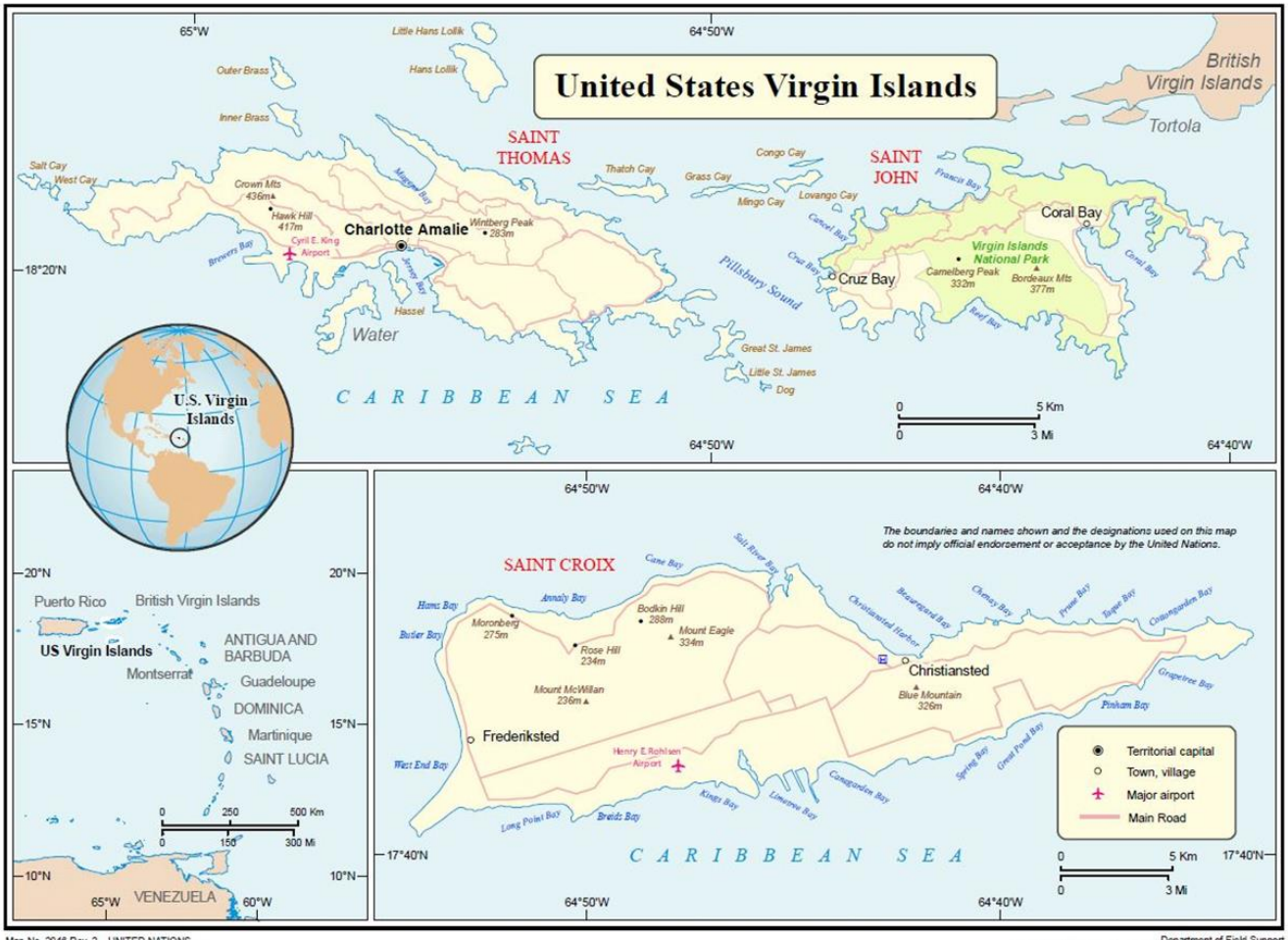
خريطة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة